العدد (2191) السنة الثامنة - الجمعة (15) تموز 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

هيومـن رايتـس: السلطـات العراقيـة تسعـى لتضييـق الحريـات.. وعلى البرلمان رفض قانون حرية التعبير

بغداد / متابعة المدى

دعت منظمة مراقبة حقوق الإنسان هيومن رايتس ووتش، الأربعاء، البرلمان العراقي إلى عدم الموافقة على مشروع قانون حرية التعبير والتجمع بسبب تضييقه على الحريات، مؤكدة أن مشروع القانون يسمح للسلطات بالتضييق على الحقوق المحمية بدعوى المصلحة العامة والنظام العام أو الآداب العامة والتجريم المقترح لحرية التعبير واهانة الرموز المقدسة، فيما اشارت إلى أن منظمي التظاهرات في العراق يعملون في ظل بيئة غير آمنة إطلاقاً. وقال نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة جو ستورك في بيان صدر، امس ، وتلقت "المدى" نسخة منه، إن "مشروع قانون حرية التعبير وحرية التجمع يسمح للسلطات العراقية بالتضييق على الحقوق المحمية بدعوى المصلحة العامة والنظام العام أو الآداب العامة دون وضع حدود أو تعريفات لهذه المصطلحات"، داعيا العراق إلى "مراجعة مشروع القانون لأبعاد الأحكام القانونية الواردة فيه التي تضيق على هذه الحريات". وأضاف ستورك أن "هيومن رايتس ووتش حصلت على نسخة من مشروع القانون"، مشيرا إلى أن "هذه الأحكام، وكذلك التجريم المقترح لحرية التعبير فيما يخص الإهانات للرموز المقدسة أو الأشخاص، يخرق بوضوح القانون الدولي".

وتابع ستورك أن "الحكومة تدفع بهذا التشريع في الفترة التي شهدت زيادة في الهجمات على المتظاهرين السلميين والتضييق على الصحفيين"، معتبرا ان "هذا القانون يقوض من حق العراقيين في التظاهر والتعبير عن أنفسهم بحرية، بدلا من إعداد قوانين تقييدية".

ودعا ستورك الحكومة العراقية إلى "كف الهجمات عن المعارضين من قبل قوات الأمن والموالين لها"، لافتا إلى أن "مجلس الوزراء قال في تصريح له يعود لـ١٦ أيار من العام الحالي ٢٠١١ إنه وافق على قانون حرية التعبير عن الرأي والتجمع والتظاهر السلمي وقدمه إلى مجلس النواب للموافقة البرلمانية لكن عددا من أعضاء البرلمان قالوا إنه لم يتم عرضه عليهم بعد أو تقديمه".

وطالب نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة "البرلمان العراقي إلى عدم الموافقة على القانون دون مراجعته لإبعاد الأحكام المقيدة للحقوق منه"، مؤكدا أن "التشريع يقر صراحة بحق العراقيين في التظاهر السلمي للتعبير عن آرائهم أو المطالبة بحقوقهم في المادة العاشرة لكن هناك مواد أخرى تقيد من هذه الحقوق". وأوضح ستورك أنه "بموجب المادة ٧ / ١ فإن على منظمي التظاهرات الحصول على تصريح بإقامة المظاهرة، قبل خمسة أيام من موعدها على الأقل، ولابد أن يشمل الطلب موضوع وغرض التظاهرة وأسماء المشاركين في لجنتها التنظيمية"، مشيرة إلى أن "مشروع القانون لم يذكر المعايير التي تطبقها السلطات العراقية خلال عملية الموافقة على الطلبات أو رفضها، مما يمنح الحكومة عملياً سلطة مطلقة في تحديد من يحق له عقد التظاهرات".

وتابع ستورك أن "المادة ١٢ تسمح للسلطات بتقييد حرية التجمع والتعبير من أجل حماية المصلحة العامة أو مصلحة النظام العام أو الأخلاق العامة دون أي معايير"، لافتة إلى أن "مشروع القانون لا يعرض أي أدلة إرشادية واضحة عن كيفية تفسير هذه القيود الفضفاضة، كما أن القانون لا يتناول العقوبات التي تنال من المنظمين للتظاهرات والمتظاهرين إذا تجمعوا دون موافقة حكومية".

وأكد ستورك أن "القانون على صياغته الحالية يقوض من الضمانات الواردة في الدستور العراقي بحرية التجمع والتظاهر السلمي، وكذلك الحقوق الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يعتبر العراق دولة طرفا فيه"، لافتا إلى أن "العهد يوضح أن القيود على التظاهرات السلمية لابد أن تكون استثنائية، ولا تفرض إلا إذا تبين أنها ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن الوطني أو السلم العام أو النظام العام أو لحماية الصحة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق وحريات الآخرين، كما أن مشروع القانون العراقي يضم بعض هذه القيود دون أي مبررات أو أسباب مذكورة". وأشار ستورك أن "منح سلطة الموافقة المطلقة للحكومة والسماح لمسؤوليها بتقييد الحق في حرية التجمع بموجب اعتبارات فضفاضة غير واضحة تخص الآداب العامة أو المصلحة العامة ودون اقتصار هذه القيود على الضروري في مجتمع ديمقراطي، فإن مشروع القانون سيخفق في التقيد بالمعايير الضيقة الواردة في القانون الدولي للسماح بفرض القيود على الحق في التجمع".

وأوضح ستورك أن "منظمي التظاهرات في العراق يعملون في ظل بيئة غير آمنة إطلاقاً، خلال الأسابيع الماضية"، مبينا أن "السلطات العراقية قامت باحتجاز واستجواب وضرب العديد من منظمي التظاهرات في بغداد، ما يجعل المطلب المقترح بأن يقدم المنظمون طلبات فيها أسماؤهم لدى تقديم طلب الموافقة على التظاهرة، تهديدا قائما لأمنهم الشخصي".

وتابع ستورك أن "منظمي التظاهرات الراغبين في البقاء مجهولين لابد من السماح لهم بذلك، وعلى الأقل، فإن على الحكومة ضمان أن أسماء المتقدمين بالطلبات ستكون سرية وتقتصر معرفتها على مكتب التصاريح"، مشددة على ضرورة "تعديل القانون فيما يخص هذا المطلب".

وتساءل نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة "كيف تتوقع السلطات من المنظمين أن يتقدموا إليها بالطلبات بينما قوات الأمن لا يقتصر إخفاقها على عدم حماية التظاهرات من العنف، لكن في بعض الأحيان تستهدفها هي بنفسها". ولفت ستورك إلى أن "القانون يضم أيضا بعض الأحكام التي تجرم حرية التعبير، بعقوبات تصل في حدها الأقصى للسجن عشر سنوات"، موضحا أنه "بموجب المادة ١٣ فإن أي شخص، يهاجم معتقد أي طائفة دينية أو يُظهر الازدراء لشعائرها أو يهين علنا رمزا دينيا أو شخصا يحظى التقديس أو التقدير أو الاحترام من قبل طائفة دينية، يواجه عقوبة بالسجن لمدة عام وغرامات تصل إلى عشرة ملايين دينار ، كما لا ينص القانون على أي معايير واضحة لما يعتبر إهانة غير قانونية".

وأوضح ستورك أن "القانون العراقي يكفل حرية التعبير، وينص العهد الدولي على أن لكل شخص الحق في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود"، مشيرا إلى أن "المعايير الدولية لا تسمح بالقيود على المحتوى إلا في ظل توفر شروط جد صعبة، مثل حالات السب والذم ضد أفراد أو الخطاب الذي يهدد أمن الدولة والقيود لابد أن تكون معرفة بشكل واضح، وضرورية، ومتناسبة مع حجم المصلحة المكفولة لها الحماية".

وأكد ستورك أن "السلطات العراقية اتخذت خلال الاشهر الاخيرة عدة خطوات لإبقاء التظاهرات في بغداد بعيدة عن أعين الرأي العام"، موضحا أن "المسؤولين أصدروا، في ١٣ من نيسان الماضي، أنظمة تحظر التظاهر في الشوارع ولا تسمح بالتظاهر إلا في ثلاثة ملاعب كرة قدم، رغم أنه لم يتم إنفاذ هذه الأوامر".

وتابع ستورك أن "الشرطة العراقية سمحت في ال ٢١ شباط الماضي، للعشرات من المعتدين، بعضهم يحملون السلاح الأبيض والهراوات، بضرب وطعن متظاهرين سلميين في بغداد"، مبينا أن "قوات الأمن قتلت أثناء التظاهرات التي شملت أنحاء العراق في ٢٥ من شباط الماضي، ١٢ متظاهراً على الأقل في جميع أنحاء البلاد وجرحت أكثر من مئة آخرين".

وأكد ستورك أن "هيومن رايتس ووتش راقبت، في ذلك اليوم، قيام قوات أمن بغداد بضرب صحفيين ومتظاهرين عزل، وحطمت الكاميرات وصادرت بطاقات الذاكرة الإلكترونية"، مشيرا إلى أنه "في ١٠ حزيران، قام معتدون مدعومون من الحكومة يحملون ألواحاً خشبية ومواسير حديدية وغير ذلك من الأسلحة، بضرب وطعن المتظاهرين السلميين، واعتدوا جنسياً على متظاهرات في بغداد، وراقبت هيومن رايتس ووتش الأمر وقال شهود إن قوات الأمن وهي واقفة تشاهد ما يجري دون تدخل في عدة حالات".

وكانت منظمة العفو الدولية أعلنت في تقرير صدر في كانون الثاني الماضي، أن العراق يدير سجوناً سرية، يتعرض فيها السجناء إلى عمليات تعذيب روتينية لانتزاع اعترافات يتم استخدامها لإدانتهم، مبينا أن قوات الأمن العراقية تستخدم التعذيب وغيره من ضرب وسوء معاملة لانتزاع الاعترافات من المعتقلين الذين يحتجزون بمعزل عن العالم الخارجي، لاسيما في مرافق الاحتجاز، فيما فندت وزارة العدل العراقية التقرير، مؤكدة أن تواجد الأجهزة الأمنية داخل السجون يهدف إلى توفير الحماية لها.

وسبق لمنظمة العفو الدولية أن كشفت في تقرير صدر، في ١٢ أيلول الماضي، عن وجود ما لا يقل عن ٣٠ ألف معتقل في السجون العراقية، لم تصدر بحقهم أحكام قضائية، متوقعة تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة، إضافة إلى وفاة عدد من المعتقلين أثناء احتجازهم نتيجة التعذيب أو المعاملة السيئة من قبل المحققين أو حراس السجون، الذين يرفضون الكشف عن أسماء المعتقلين لديهم.

ويشهد العراق منذ ٢٥ شباط الماضي تظاهرات جابت أنحاء البلاد تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، نظمها شباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت، في وقت لا تزال الدعوات تتصاعد للتظاهرات في المحافظات كافة حتى تحقيق الخدمات بالكامل.

ائتلاف المالكي يتوقع تغييراً بمواقف القائمة العراقية

بغداد /آكانيوز

توقع ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي امس الخميس، أن تغير القائمة العراقية التي يرأسها إياد علاوي من مواقفها تجاه العملية السياسية، معربة عن اعتقادها بأن الأخير أدرك مدى "الإساءة والشتائم" المجانية التي وجهها في خطابه ضد المالكي وحزبه.

وعقد زعماء الكتل السياسية العراقية اجتماعا السبت الماضي في منزل رئيس الجمهورية جلال طالباني هو الثاني خلال اقل من شهر في مسعى للخروج بتوافق على بعض المسائل الخلافية وتقريب وجهات النظر بين علاوي والمالكي. وقال عضو الائتلاف علي الشلاه /آكانيوز إن "الاخوة في العراقية يدركون أنهم لايستطيعون سوى ان يستجيبوا للكتل السياسية الأخرى خصوصا بعد الطروحات الأخيرة منذ خطاب علاوي وما حمله من إساءة للمالكي"، مبينا أن "خطابه أوقع العراقية في تساؤل: إلى أين هم سائرون، هل إلى تكوين إقليم سني أو فكرة أقاليم جغرافية، وإذا ما كانت الفكرة الأولى فأين المزايدات الوطنية؟". وتابع الشلاه أن "هناك بعض الأصوات من العراقية كانت تدين الكرد عندما أقاموا فدرالية غير طائفية"، معبرا عن اعتقاده "بعدم وقوف سياسي محنك خلف مجموعة شتائم أو خلف دعوات لتكوين فدرالية طائفية".

وأوضح الشلاه أن "الاخوة في العراقية سيغيرون من نهجهم وتصريحاتهم المجانية خلال المرحلة المقبلة". وعقد قادة الكتل السياسية اجتماعا في ٢٠ حزيران/يونيو الماضي في منزل طالباني الذي حضره الأخير إلى جانب رئيس الوزراء نوري المالكي وممثلين عن الكتل السياسية وتغيب عنه زعيم القائمة العراقية إياد علاوي ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، ورئيس كتلة التحالف الوطني إبراهيم الجعفري.

وخلص الاجتماع إلى الاتفاق على إنهاء التصعيد الإعلامي بين الكتل السياسية، والاتفاق على تحديد موعد لعقد اجتماع آخر يجمع قادة الكتل السياسية. وشكلت الحكومة العراقية على مبدأ الشراكة الوطنية، لكن المجلس الأعلى للسياسات الذي كان من المؤمل أن يترأسه علاوي، لم ير النور بعد بسبب خلافات على صلاحياته. وما تزال خلافات الكتل السياسية قائمة بشأن تشكيل مجلس السياسات الذي كان من المؤمل ان يترأسه إياد علاوي قبل ان يعلن تخليه عنه، فضلا عن الوزارات الأمنية التي ما تزال شاغرة بسبب الخلافات حول الأسماء المطروحة وذلك مع قرب سحب القوات الأميركية من البلاد في نهاية العام الحالي.

ووجهت القائمة العراقية أكثر من مرة أصابع الاتهام إلى دولة القانون بالتنصل عن تطبيق بنود اتفاق أربيل ولاسيما المتعلق منها بمجلس السياسات.

ويتبنى الكرد الذين يوصفون بأنهم "الطرف الأقل اعتراضا والأكثر انفتاحا" في العملية السياسية مبادرات عديدة لحسم الخلافات السياسية التي كانت أبرزها مبادرة رئيس الإقليم مسعود بارزاني التي على أساسها تشكلت الحكومة الحالية.

العراقية: مطالبة كتلة "الأحرار" بمنع الأميركيين من دخول مجلس النواب سابق لأوانه

بغداد / المدى

وصف النائب عن القائمة العراقية التي يرأسها إياد علاوي ، أمس الخميس، قرار كتلة الأحرار بمنع الأميركيين من دخول مجلس النواب بالسابق لأوانه، مؤكدا انه لابد من أن تكون لدينا علاقات مفتوحة مع جميع دول العالم في العراق الجديد.

وكانت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري بدأت أمس الأربعاء باطلاقها حملة للمطالبة بمنع القوات الأميركية والدبلوماسيين الأميركيين من الدخول إلى مبنى مجلس النواب، فيما أكدت أنها جمعت حتى الآن توقيع مئة نائب.

وقال زهير الاعرجي في تصريح صحفي إن "الدبلوماسية الاميركية موجودة الان في العراق، ولابد من ان تكون لدينا علاقات مفتوحة مع جميع دول العالم في العراق الجديد".

واوضح الاعرجي ان "قرار كتلة الاحرار بمنع دخول الاميركيين الى قبة مجلس النواب يجب اعادة النظر فيه" مبينا ان "هناك بروتوكولات يعمل بها النواب خلال زيارة المسؤولين الاميركان والبريطانيين الذي شاركوا في دخول العراق".

واضاف ان "هناك اموراً لا يمكن ان تمنع هذه العلاقات من دخول اعضاء الوفود، قد يكون فيها أميركيون ووجود للامم المتحدة ومنظمات المجتمع الدولي، وهذه امور دبلوماسية لايمكن ان تقبل النقاش".

واشار الاعرجي الى انه "يمكن القول ان الجيش او القادة العسكريين الأميركيين يمكن منعهم من الدخول الى قبة النواب من دون موافقة رسمية، اما ان ننهي العلاقات الدبلوماسية والعلاقات وتبادل الخبرة هذا شيء سابق لأوانه".

وكان وزير الدفاع الأميركي الجديد ليون بانيتا أكد، ان قوات بلاده تُنفذ بصورة منفردة عمليات عسكرية ضدّ الميليشيات الشيعية في العراق، وذلك بعد مرور عام على انتهاء العمليات القتالية الأميركية بصورة رسمية.

وكان عدد من أعضاء مجلس النواب عن التحالف الوطني، استنكروا خلال مؤتمر صحافي عقدوه في ٢٣ نيسان الماضي في البصرة، اقدام القوات الأميركية على تنفيذ حملة اعتقالات استهدفت عدداً من أعضاء التيار الصدري في المحافظة، متهمين تلك القوات بانتهاك الاتفاقية الأمنية. وتحث وزارة الدفاع الأميركية، البنتاغون، المسؤولين العراقيين على الإسراع بحسم مصير قوات الولايات المتحدة الأميركية رحيلاً أو تمديداً بعد العام ٢٠١١، مؤكدة أن الوقت بدأ ينفد في واشنطن، وذلك بعد إعلان استعدادها لبحث تمديد وجود قواتها في العراق في حال طلب منها ذلك، فيما أكدت الحكومة العراقية رفضها الشديد لبقاء القوات الأميركية فوق أراضيها بعد العام ٢٠١١، معتبرة أن هذه الخطوة ستتسبب بمشاكل داخلية وإقليمية للعراق.

ووقع العراق والولايات المتحدة، خلال عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الإستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الاستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند الى تقليص عدد فرق إعادة الاعمار في المحافظات، فضلا عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة، والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الاعمار.

يذكر ان الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نهاية تشرين الثاني من العام ٢٠٠٨ تنص على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام الحالي.

تجـــدّد المطـالبـة بتـكـويـن إقـلـيـم الـبـصـرة يـثـير جـــدلاً في المحـافـظـة

البصرة / متابعة المدى

أثار تجدد المطالبة بإقامة إقليم البصرة في جنوب العراق جدلا في المحافظة الغنية بالنفط بين مؤيد للفكرة ورافض لها، لكن الأمور يبدو وأنها تتجه نحو مزيد من القبول في أوساط المواطنين، متسلحين بـ"فشل" الحكومة الاتحادية بتوفير الخدمات العامة.

وكان مجلس محافظة البصرة قد جدد مطالبته بإقامة إقليم البصرة مؤخرا من خلال طلب تقدم به المجلس إلى مجلس النواب العراقي في وقت يحتدم فيه الجدل حول فكرة تكوين الأقاليم في العراق الذي يسمح دستوره بذلك.

ويعتقد القاص فرات صالح ان "محافظة البصرة بدأت تتجه نحو قناعة جديدة وهي ان اشد المعادين لفكرة إقليم البصرة في طريقهم إلى التخلي عن عنادهم لصالح المزيد من الصلاحيات لحكومتهم المحلية".

ويقول في تصريح صحفي إن "فشل الحكومة الاتحادية في تقديم الخدمات الأساسية والأمن ساهم بتوجه الكثير من الأطراف والجهات البصرية إلى القناعة بفكرة إقامة إقليم البصرة".

ويشدد بالقول إن "تجربة إقليم كردستان تبقى حافزا من شأنه ان يلهم الجميع للوقوف في وجه التهميش المستمر والنظرة الاستعلائية التي تمارسها الحكومة الاتحادية".

وكان رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي قد كشف في مؤتمر صحافي عقده، نهاية حزيران/يونيو الماضي، عن وجود طلبين مقدمين من مجلسي محافظتي البصرة وواسط لتشكيل إقليمي البصرة والكوت.

وتلاقي فكرة تشكيل إقليم فدرالي في محافظة البصرة، (نحو ٥٥٠ كم جنوب بغداد)، مواقف متباينة من قبل الكتل السياسية، ففي الوقت الذي تعارضها بعض الأحزاب والحركات جملة وتفصيلاً، تؤيدها أخرى بنسب متفاوتة، في حين تطمح جهات سياسية إلى تشكيل إقليم فدرالي تكون عاصمته البصرة ويتألف من ثلاث محافظات هي وميسان وذي قار.

ويعد النائب السابق وائل عبد اللطيف أول من حاول جعل البصرة إقليما بعد العام ٢٠٠٣، حين تمكن أواخر عام ٢٠٠٨، من الحصول على تواقيع ٢ ٪ من الناخبين، وقدم على إثرها طلبا رسميا إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، لإجراء استفتاء على تشكيل إقليم البصرة الفدرالي، لكن محاولته لم تكلل بالنجاح، بسبب تعذر الحصول على نسبة ١٠٪ من أصوات الناخبين، وهي المرحلة التي تمهد في حال نجاحها إلى إجراء استفتاء جماهيري عام.

ويرى الكاتب والصحفي عبد الكريم العامري ان "الفيدرالية هي الحل الأنسب لجميع مشاكل المحافظة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الخدمي بالرغم من ان بعض الكتل السياسية في البصرة لا تعي أهمية الفيدرالية".

وبعدما لفت إلى معاناة العراقيين طوال عقود مما سماها بـ "المركزية المقيتة"، أشار إلى أن "الفيدرالية ليست دعوة للانفصال، ولدينا تجربة عراقية ناجحة وهي إقليم كردستان".

ويسمح القانون العراقي بتكوين أقاليم في البلاد من محافظة أو أكثر وفق آليات منصوص عليها في الدستور، ويوجد في العراق إقليم واحد هو إقليم كردستان في شمال البلاد.

والجدل الدائر بشأن تكوين الأقاليم، أثير على خلفية تصريحات أدلى بها رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي وهو واحد من قياديي القائمة العراقية، خلال زيارته الرسمية إلى الولايات المتحدة الأميركية مؤخرا، جاء فيها إن هناك "إحباطاً سنياً" في العراق وإذا لم يعالج سريعا فقد يفكر السنة بالانفصال.

ويشدد الشاعر طالب عبد العزيز على أن "المطالبين بإقامة إقليم البصرة سواء بحسن نية أو من دونه، فإنهم لا يدركون أهمية وحدة العراق".

ويقول إن "عمليات الحراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي مجتمعة لم تنضج بعد، وان أي عمل بهذا الشأن سيلحق الضرر بالوحدة الوطنية ومستقبل العراق".

وكان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قد حذر الأطراف السياسية بالبلاد، خلال حديث أدلى به يوم الخميس الماضي في مؤتمر لرؤساء العشائر بمحافظة بغداد، من مغبة محاولة تشكيل إقليم آخر، موضحاً ان خطوة كهذا ستؤدي إلى الانفصال واندلاع حروب داخلية، وبالتالي سيشكل خطرا على وحدة أراض العراق.

وفي أول رد على تصريحات المالكي أبدى رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني استغرابه من تصريحات المالكي، وقال وفقا لبيان لمكتبه إن "مطالبات من هذا القبيل شيء طبيعي وان الدستور الدائم للبلاد يضمن هذا الحق ولن يشكل أي خطر، بل على العكس سيعزز وحدة الشعب العراقي".

ويبدو أن الغالبية العظمى من الكتل السياسية لا تحبذ فكرة تكوين أقاليم أخرى في العراق، لكنها تتجه نحو مزيد من القبول في الأوساط الشعبية التي تشكو باستمرار من نقص الخدمات العامة الأساسية وتقارن بين أوضاع محافظاتها ومحافظات إقليم كردستان العراق.

واستطاع إقليم كردستان النأي بنفسه عن التوترات الأمنية التي طغت على العراق بعد الإطاحة بالنظام السابق في ٢٠٠٣، الأمر الذي ساعد كثيرا على استقطاب الشركات الأجنبية ورؤوس الأموال وجعل منه بوابة اقتصادية لدخول العراق.

وسجل الإقليم وتيرة متصاعدة من حجم الاستثمارات فيه، حتى وصل إلى نحو ١٧ مليار دولار في غضون خمس سنوات.

ويقول الشاعر علي ناظم ان "إقامة إقليم البصرة من شانه حل الكثير من مشاكل المحافظة، وخصوصا وان أهل المدينة اعرف بمتطلبات وطموحات أبنائها".

ويعتقد أن "محافظة البصرة لن تخسر شيئا إذا ما خاضت تجربة الإقليم وحدها خصوصا وأنها فشلت في تطوير نفسها مع جميع المحاولات المركزية السابقة.